# تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م.

* أ. د / كمال الدين عبد الرحمن درويش
** أ.م.د / معتز علي حسن
*** م.م / الحسن عويس شعبان

## مقدمة البحث :

يُعرِّف يسري محمد العصار (٢٠٠١م) " التحكيم بأنه عملية قانونية مركبة تقوم على اتفاق أطراف نزاع معين على عرض خلافهم على مُحَكِّم أو أكثر لكي يفصلوا فيه على ضوء قواعد القانون ، ويذكر أن اللجوء إلى التحكيم باعتباره أسلوبًا لحسم المنازعات التي تثور بين أطراف العلاقات القانونية ، أصبح سمة من السمات الأساسية في المعاملات المختلفة على المستوى الدولي أو المحلي ، واتسع مجال التحكيم وامتد إلى أنواع من المنازعات لم يكن يشملها من قبل".

ويرجع السبب في الاتجاه المطرد إلى التحكيم لحسم المنازعات التي تثور بين أطراف العلاقات القانونية المختلفة ، إلى المزايا التي يمتاز بها التحكيم ، وأهمها البساطة والمرونة ، وقيامه على رضاء أطراف النزاع، وسرعة الفصل في المنازعات وتوفير الجهد والوقت ، وتوافر الخبرة والتخصص في المسائل الفنية والاقتصادية والعملية لدى المحكَّمين الذين يختارهم أطراف النزاع ، ولعلّ من أهم النتائج الإيجابية التي تترتب على اللجوء للتحكيم لحسم المنازعات

للبنين – جامعة حلوان. رئيس لجنة قطاع التربية الرياضية بالمجلس الأعلى للجامعات .
** استاذ الإدارة الرياضية المساعد– كلية التربية الرياضية– جامعة الفيوم. وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة .
*** مدرس مساعد - كلية التربية الرياضية– جامعة بني سويف.

Beni-Suef Journal Of Physical Education And Sport Sciences (B.J.P.E.S.S)
Website: https://obsa.journals.ekb.eg/
E-mail: journal. science@yahoo.com



المنارة للاستشارات
www.mar

تخفيف العبء عن قضاء الدولة ، الذي يُرفَع أمامه كل عام عدد هائل من الدعاوى ، مما يؤدي إلى تأخير الفصل فيها ".(٩)

ويؤكِّد أسامة عبد العزيز (٢٠١٤م) على ما أفصحت عنه الفقرة الثانية من المادة (٨٤) من الدستور المصري المعدَّل الصادر في يناير ٢٠١٤م ، والتي تنص على ".... وينظِّم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقًا للمعايير الدولية ، وكيفية الفصل في المنازعات الرياضية " .

ويُضيف " أنه قد بات من الضروري ، أن تتصدى المحاكم المتخصصة للمشاكل القانونية المستجدة ، حيث يقوم عليها قضاة متخصصون ، يرتبط أداؤهم بمدى إلمامهم بالعلم الذي يواجهونه في القضايا المعروضة عليهم ، بما يجعلهم مؤهلين للفصل في تلك القضايا من خلال مجموعة من الاعتبارات العلمية التي تعينهم على أداء مهمتهم بسهولة ويسر ، وبما يضمن فصلًا عادلًا في النزاع المعروض عليهم ، ونظرًا لما تكابده الساحة الرياضية من مشاكل وخلافات ، فإن الحاجة قد أصبحت مُلحّة لوجود نظام للفصل بين الأطراف المتنازعة في مجال الرياضة ، وإيجاد الحلول التي تقدم آلية ثابتة مستمدة من القوانين بكل حيادية ، لتحمي الساحة الرياضية مما تتعرض له من مشاكل". (١)

## مشكلة البحث:

" مما لا شك فيه أن أحد أهم الإشكاليات التي تواجه الرياضة هي طرق فضّ المنازعات الرياضية لذلك نشأ مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري وفق ظهير تشريعي وهي التعديلات الدستورية التي أُجريت على دستور ٢٠١٢م المُعطَّل ، والصادرة في يناير ٢٠١٤م والذي أكّد في مادته (٨٤) على ضرورة أن يُنظِّم القانون كيفية الفصل في المنازعات الرياضية ، وهنا يجب أن نتذكّر تاريخًا في غاية الأهمية وهو تاريخ اتفاق باريس ١٩٩٤م والذي بموجبه تأسس مجلس التحكيم الرياضي الدولي ليصبح المظلَّة التشريعية لمحكمة التحكيم الرياضي الدولي بعد أن كانت تبعيتها للجنة الأوليمبية الدولية الأمر الذي كان يُمثِّل تعارضًا كبيرًا في



المنارة للاستشارات
www.mar

الاختصاص أو نطاق وحدود السُلطة الممنوحة لمحكمة التحكيم الرياضي الدولي لأنه من الجائز أن تكون من ضمن القضايا المتنازَع عليها أمام المحكمة الرياضية الدولية أحد أطرافها اللجنة الأوليمبية الدولية ، فكيف للمحكمة أن تنظر هذه القضية وهي تحت مظلة اللجنة الأوليمبية الدولية ، ومن ثم كان اقتراح باريس بإنهاء هذا الجدل من خلال تبعية المحكمة الرياضية الدولية لمجلس التحكيم الرياضي الدولي وليس اللجنة الأوليمبية الدولية ". (٦)

وقد أكّدت النصوص الواردة في قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م المنظِّمة لعمل مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري على التبعية المباشرة للجنة الأوليمبية المصرية إداريًا وماليًا وفنيًا وهو ما ورد في المواد ( ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ). مرفق (٣)

ووفقًا لما ورد بنصّ المادة (٤) من قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م من إعطاء الحق للجنة الأوليمبية المصرية في وضع لوائح النُظم الأساسية للهيئات الرياضية المختلفة ( اللوائح الاسترشادية ) مرفق (٢)، والقرارات المُنظِّمة لها ، الأمر الذي يُمثِّل سابقة غير محسوبة العواقب ، وهذا بالضرورة يجعل اللجنة الأوليمبية المصرية خِصمًا في الكثير من القضايا التي تُعرَض وستُعرَض على مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري ، فكيف للجنة الأوليمبية المصرية أن تكون خِصمًا وحَكَمًا في نفس الوقت ، بالإضافة إلى اعتمادها لوائح النُظم الأساسية للهيئات الرياضية والتي تقرّها الجمعيات العمومية ، وهذا ما يؤكده محمد أبو الفتوح الدليل (٢٠١٣)(٥)

والجدير بالذكر أنه وفي ظل قانون الرياضة السابق امتلأت ساحات محاكم القضاء الإداري بالقضايا التي كانت تختصم فيها الهيئات الرياضية الوزير المختص بشئون الشباب والرياضة بصفته وعلى رأسها القضايا التي تتعلق بانتخابات مجالس الإدارات ، والإجراءات المتصلة بالجمعيات العمومية ، باعتبار أن لوائح النظام الأساسي للهيئات الرياضية كانت تصدر باسم الوزير المختص ، أما الآن وفي ظل القانون



المنارة للاستشارات
www.mar

الجديد أصبحت لوائح النظام الأساسي ( اللوائح الإسترشادية ) ، والقرارات المُنظِّمة لها ، أصبحت تصدر باسم اللجنة الأوليمبية المصرية ، وهو ما يجعلنا نتوقع أن يستمر الحال كما كان يحدث بالماضي .

- **هدف البحث** : يهدف البحث إلى : تقديم تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م (بعد الرجوع للسادة الخبراء).
- **تساؤلات البحث** : فى ضوء هدف البحث صاغ الباحثون التساؤل التالي:

ما هي أهم المقترحات لتعديل بعض النصوص التشريعية في المواد المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م؟

## المصطلحات الواردة بالبحث:

### مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري :-

هو مركز مستقل أُنشئ باللجنة الأوليمبية المصرية، وله الشخصية الاعتبارية ، ويتولى تسوية المنازعات الرياضية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون والتي يكون أحد أطرافها من الأشخاص أو الهيئات أو الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وذلك عن طريق الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الرياضي .(٤)

## إجراءات البحث:

### أولاً : منهج البحث

استخدم الباحثون المنهج الوصفي أسلوب ( الدراسات المسحية – تحليل الوثائق) لملائمته طبيعة وأهداف البحث.

### ثانياً : مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع وعينة البحث في كافة الأشخاص و الهيئات و الجهات الخاضعة لأحكام قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، والموضحة بالجدول التالي :



المنارة للاستشارات
www.mar

| م | الفئـــــــة | المجتمع | العينة | | | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الاستطلاعية | الأساسية | المجموع | |
| ١ | الجهة الإدارية المركزية | ١ | - | - | - | %٠ |
| ٢ | الجهة الإدارية المختصة | ٢٧ | ١ | ٦ | ٧ | %٢٦ |
| ٣ | اللجنة الأوليمبية المصرية | ١ | - | - | - | %٠ |
| ٤ | اللجنة الباراليمبية المصرية | ١ | - | - | - | %٠ |
| ٥ | الاتحادات الرياضية | ٤٨ | ١ | ١٠ | ١١ | %٢٣ |
| ٦ | الاتحادات النوعية | ٥ | - | - | - | %٠ |
| ٧ | الأندية الرياضية | ٨٤٧ | ٥ | ٥٠ | ٥٥ | %٦,٥ |
| ٨ | مراكز الشباب | ٤٠٧٢ | ٥ | ٥٠ | ٥٥ | %١,٤ |
| ٩ | المنظمة المصرية لمكافحة المنشطات | ١ | - | ١ | ١ | %١٠٠ |
| ١٠ | الشركات المساهمة | - | - | - | - | - |
| ١١ | روابط التشجيع الرياضية | - | - | - | - | - |
| | الاجمالي (جهة-هيئة) | ٥٠٠٣ | ١٢ | ١١٧ | ١٢٩ | %٢,٦ |

## ثالثاً : أدوات جمع البيانات

### المقابلة الشخصية:-

أجرى الباحثون مقابلات شخصية غير مقننة للتعرف علي آراء الخبراء ( الأكاديميين والمتخصصين ) في أهم إيجابيات وسلبيات النصوص التشريعية الخاصة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بلائحة النظام الأساسي للمركز وتعديلاتها وكذلك معرفة أهم المقترحات الخاصة بتعديل واضافة بعض النصوص التشريعية ، وذلك مع عدد (٢٧) من السادة الخبراء الميدانيين من أعضاء مجالس الإدارات والعاملين التنفيذيين الحاليين والسابقين ببعض الأندية والاتحادات الرياضية المصرية وأفرعها.

وخلص الباحثون من هذه المقابلة إلى ما يلي:-

| أهم الإيجابيات | أهم السلبيات |
|---|---|
| – آلية التحكيم الرياضي لفض المنازعات الرياضية هي الأفضل.<br>– مركز التحكيم الرياضي أحد أهم مكتسبات قانون الرياضة الجديد وخطوة ايجابية في مستقبل الرياضة المصرية.<br>– حجية الأمر المقضي لأحكام المحكمين الذي يعني امكانية | – سن وتنفيذ أحكام التحكيم الرياضي يخالف احيانًا بعض النصوص الهامة ( اتفاقيات دولية- تشريعات وطنية ).<br>– تعدد المظلات التشريعية للتحكيم الرياضي يؤدي إلى امكانية وجود تعارض بين النصوص .<br>– اصدار اللجنة الأولمبية الكثير من القرارات بتعديل لائحة المركز (تعديل أكثر من ٣٤ مادة قانونية في مدة زمنية قصيرة).<br>– تبعية المركز الادارية والمالية والفنية للجنة الأولمبية<br>– الاجراءات التالية على صدور حُكم التحكيم (أمر تنفيذ – صيغة تنفيذية- استشكال تنفيذ ) تؤثر سلبًا على سرعة الفصل في |



المنارة للاستشارات
www.mar

| | |
|---|---|
| تنفيذها بالقوة الجبرية إذا اقتضت الضرورة لذلك. | المنازعات.<br>– عدم دستورية بعض مواد اللائحة ( حُكم محكمة النقض ٢٠١٩م)<br>– عدم الدقة في توضيح طبيعة المنازعات الرياضية وأشكالها . |

## استمارة الإستبيان:-

من خلال تحليل الباحثين للنصوص التشريعية المتعلقة بمراكز التحكيم الرياضي في مصر وبعض الدول مثل ( السعودية– الإمارات– الجزائر– فرنسا) ، ومن خلال المقابلات الشخصية مع بعض الخبراء توصل الباحثون لمعرفة أهم التعديلات المقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري والواردة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م .

وسوف يتناول الباحثون مراحل تطور وتعديل استمارة الاستبيان حتى التوصل إلى الشكل النهائي للاستمارة والتي تم تطبيقها على العينة الأساسية.

## تقنين استمارة الاستبيان:-

قام الباحثون بوضع العبارات الافتراضية التي اشتملت على (١٣) عبارة وتم صياغتهم في قائمة مبدئية للعرض على الخبراء لإبداء الرأي في مدى مناسبة العبارات المقترحة ، وكذلك مدى مناسبة ميزان التقدير المقترح (موافق– غير موافق) وذلك لأخذ رأي الخبراء وعددهم (١٤) خبير لإبداء الرأي على مدى مناسبة العبارات لتحقيق أهداف البحث وذلك بإضافة أو تعديل للعبارات .

## صدق استمارة الاستبيان :-

حدد الباحثون نسبة (٨٠%) فأكثر من آراء الخبراء لقبول العبارات ولم يتم استبعاد أي من عبارات الاستمارة وبالتالي تكون الاستمارة في شكلها الأولي مكوّنة من (١٣) عبارة (مرفق ٤).

ويوضّح الجدول التالي النسبة المئوية لآراء الخبراء في العبارات المقترحة لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري المتعلقة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م.



المنارة للاستشارات
www.mar

(ن=١٤)

| العبارة | النسبة المئوية | العبارة | النسبة المئوية | العبارة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | %١٠٠ | ٦ | %٩٠ | ١١ | %٨٠ |
| ٢ | %٩٠ | ٧ | %٩٠ | ١٢ | %١٠٠ |
| ٣ | %١٠٠ | ٨ | %٨٠ | ١٣ | %١٠٠ |
| ٤ | %٩٠ | ٩ | %١٠٠ | | |
| ٥ | %٩٠ | ١٠ | %١٠٠ | | |

## ميزان التقدير:-

قام الباحثون باقتراح ميزان التقدير مع استمارة الاستبيان التي عُرضت على الخبراء من ميزان ثنائي يتكون من (موافق) و(غير موافق) ، وتم اختيار ميزان التقدير بنسبة (٩٠%) من آراء الخبراء.

## صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحثون بتطبيق الاستمارة بعد تعديل الخبراء على عينة استطلاعية قوامها (١٢) جهة – هيئة تم اختيارها بالطريقة العشوائية ممثلة لمجتمع البحث وخارج العينة الأساسية .

(ن=١٢)

| العبارة | معامل الارتباط | العبارة | معامل الارتباط | العبارة | معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ٠,٧٥٦ | ٦ | ٠,٨٦٦ | ١١ | ٠,٧٩٧ |
| ٢ | ٠,٦٧٩ | ٧ | ٠,٧٣٨ | ١٢ | ٠,٨٧٩ |
| ٣ | ٠,٧٨٢ | ٨ | ٠,٧٧٨ | ١٣ | ٠,٧٣٨ |
| ٤ | ٠,٦٥٨ | ٩ | ٠,٧٣٢ | | |
| ٥ | ٠,٧٦٧ | ١٠ | ٠,٧٢٨ | | |

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٠,٥٦٤

ويوضح الجدول التالي الاستمارة في صورتها النهائية بعد إجراء المعاملات العلمية.

| المحور | عدد العبارات قبل التطبيق الاستطلاعي | أرقام العبارات المستبعدة | عدد العبارات النهائي |
|---|---|---|---|
| الأول | ١٣ | - | ١٣ |



المنارة للاستشارات
www.mar

## تطبيق الاستبيان على عينة البحث الأساسية:-

بناءًا على النتائج التي استخلصها الباحثون من الدراسة الاستطلاعية وإجراء التعديل النهائي للاستبيان فقد تم تطبيق الاستبيان على عينة البحث وقوامها (١١٧) جهة-هيئة طبقًا لفئات عينة البحث.

## عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها :

- عرض لآراء السادة الخبراء لأهم المقترحات بشأن تعديل بعض النصوص التشريعية في المواد المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، وهو ما يجيب على تساؤل البحث.(ن=١١٧)

| م | المقتـــــــــــــــرح | الرأي المقترح | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق | | غير موافق | |
| | | ك | % | ك | % |
| ١ | اصـــدار قـــانون خـــاص بـــالمركز منفصـــل عـــن قـــانون الرياضـــة ، علـــى أن تكـــون أحكامـــه وقراراتـــه مشـــمولة بـــأمر التنفيـــذ والصـــيغة التنفيذيـــة. ( بـــدلاً مـــن اللجـــوء إلـــى المحاكم للحصول على أمر التنفيذ) . | ١٠٨ | %٩٢ | ٩ | %٨ |
| ٢ | تحديد ماهية المنازعات الرياضية باعتبارها تلك الخلافات التي تنشأ بين طرفين أو أكثر حول ما ينجُم عن تطبيق قانون الرياضة ولوائحه التنفيذية نتيجة المخالفات الإدارية أو الفنية أو التعاقدية التي ينص فيها شرط أو مشارطة التحكيم على اللجوء إلى المركز. ( بدلاً من عدم توضيح ماهية المنازعات الرياضية المختصّ بها المركز ) . | ١١٣ | %٩٧ | ٤ | %٣ |
| ٣ | تغيير مسمّى المركز ليصبح " مركز التحكيم الرياضي المصري " ( بدلاً من مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري) | ٩٨ | %٨٤ | ١٩ | %١٦ |
| ٤ | الإستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية للمركز. ( بدلاً من أن يكون تابعًا للجنة الأوليمبية المصرية ماليًا وإداريًا ) . | ١١١ | %٩٥ | ٦ | %٥ |
| ٥ | انشاء فروع أخرى للمركز داخل الدولة . ( وليس فقط المركز الوحيد الموجود باللجنة الأوليمبية المصرية ). | ٨٥ | %٧٣ | ٣٢ | %٢٧ |
| ٦ | انشاء مجلس التحكيم الرياضي المصري الذي يتولى إدارة وتمويل المركز ، واصدار النظام الأساسي له. ( بدلًا من مجلس الإدارة الذي تعينه اللجنة الأوليمبية المصرية ) . | ١١٤ | %٩٧ | ٣ | %٣ |
| ٧ | اختيار أعضاء المجلس من قبل اللجنة الأوليمبية والاتحادات الرياضية الأولمبية من خارج مجلس الإدارة . ( بدلًا من اللجنة الأوليمبية المصرية فقط ) . | ١٠١ | %٨٦ | ١٦ | %١٤ |



المنارة للاستشارات
www.mar

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٨ | يُشكّل المجلس من عدد (١٥) عضو ، على أن يتم اختيار (٥) أعضاء من قبل اللجنة الأوليمبية ، و (٥) أعضاء من قبل الاتحادات الرياضية الأولمبية ، و (٥) أعضاء من قبل الأعضاء العَشر . ( بدلاً من مجلس الإدارة المكوّن من عدد (٧) أعضاء ( رئيس + ٦ أعضاء) والذي يتم اختياره من قبل من اللجنة الأوليمبية المصرية فقط ) | ٩٨ | %٨٤ | ١٩ | %١٦ |
| ٩ | مدة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى. ( بدلاً من مدة واحدة ). | ٦٢ | %٥٣ | ٥٥ | %٤٧ |
| ١٠ | يَنتخِب المجلس من بين أعضائه الرئيس ونائب الرئيس ورؤساء غرف التحكيم ونوابهم. | ١١٧ | %١٠٠ | ٠ | %٠ |
| ١١ | يمكن لمجلس التحكيم الاستعانة بأصحاب الخبرات لمساعدته في مختلف اختصاصاته . | ١١٧ | %١٠٠ | ٠ | %٠ |
| ١٢ | إضافة المنازعات المتعلقة باستخدام المنشطات لتكون ضمن اختصاصات المركز .( بدلاً من اسناد اختصاصها للمنظمة المصرية لمكافحة المنشطات التي تنشئها وزارة الشباب والرياضة ) | ٨٧ | %٧٤ | ٣٠ | %٢٦ |
| ١٣ | تنظيم نظام التحكيم ليصبح المركز مكون من ثلاث غرف :<br>غرفة الوساطة : الجهة المختصة بتسوية الاتفاقيات المتنازع عليها .<br>غرف التحكيم العادي : الجهة المختصة للفصل في المنازعات التعاقدية التي ينص فيها على اللجوء للمركز<br>غرفة التحكيم الاستئنافي : الجهة المختصة للفصل في الاستئنافات على القرارات النهائية الصادرة من الهيئات الرياضية أو أحكام المحكمين . | ١١٧ | %١٠٠ | ٠ | %٠ |

يتضح من الجدول السابق الخاص بآراء السادة الخبراء لأهم المقترحات بتعديل بعض النصوص التشريعية في المواد المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م أن العبارات رقم (١-٢-٣-٤-٦-٧-٨-١٠-١١-١٣) جاءت أعلى من النسبة التي ارتضاها الباحث وهي (٨٠%) وهو ما يؤكد على موافقة عينة البحث على ما يلي:-



المنارة للاستشارات
www.mar

- اصدار قانون خاص بالمركز منفصل عن قانون الرياضة ، على أن تكون أحكامه وقراراته مشمولة بأمر التنفيذ والصيغة التنفيذية.
- تحديد ماهية المنازعات الرياضية باعتبارها تلك الخلافات التي تنشأ بين طرفين أو أكثر حول ما ينجُم عن تطبيق قانون الرياضة ولوائحه التنفيذية نتيجة المخالفات الإدارية أو الفنية أو التعاقدية التي ينص فيها شرط أو مشارطة التحكيم على اللجوء إلى المركز.
- تغيير مسمّى المركز ليصبح مركز التحكيم الرياضي المصري .
- الإستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية للمركز.
- انشاء مجلس التحكيم الرياضي المصري الذي يتولى إدارة وتمويل المركز ، واصدار النظام الأساسي له.
- اختيار أعضاء المجلس من قبل اللجنة الأوليمبية والاتحادات الرياضية الأولمبية من خارج مجلس الإدارة .
- يُشكَّل المجلس من عدد (١٥) عضو ، على أن يتم اختيار (٥) أعضاء من قبل اللجنة الأوليمبية ، و (٥) أعضاء من قبل الاتحادات الرياضية الأولمبية ، و (٥) أعضاء من قبل الأعضاء العَشر .
- يَنتخِب المجلس من بين أعضائه الرئيس ونائب الرئيس ورؤساء غرف التحكيم ونوابهم .
- يمكن لمجلس التحكيم الاستعانة بأصحاب الخبرات لمساعدته في مختلف اختصاصاته .
- تنظيم نظام التحكيم ليصبح المركز مكون من ثلاث غرف :

غرفة الوساطة : الجهة المختصة بتسوية الاتفاقيات المتنازع عليها .

غرف التحكيم العادي : الجهة المختصة للفصل في المنازعات التعاقدية التي ينص فيها على اللجوء للمركز .



المنارة للاستشارات
www.mar

غرفة التحكيم الاستئنافي : الجهة المختصة للفصل في الاستئنافات على القرارات النهائية الصادرة من الهيئات الرياضية أو أحكام المحكمين .

بينما جاءت العبارات رقم (٥-٩-١٢) أقل من النسبة التي ارتضاها الباحث وهي (٨٠%) وهو ما يؤكد على عدم موافقة عينة البحث على ما يلي:-

- انشاء فروع أخرى للمركز داخل الدولة .
- تجديد مدة المجلس لمدد أخرى.
- إضافة المنازعات المتعلقة باستخدام المنشطات لتكون ضمن اختصاصات المركز.

## الاستخلاصات:

استخلص الباحثون النقاط التالية والتي يمكن مراعاتها عند إجراء أي تعديلات تشريعية بشأن المركز:-

- اصدار قانون خاص بالمركز منفصل عن قانون الرياضة ، على أن تكون أحكامه وقراراته مشمولة بأمر التنفيذ والصيغة التنفيذية.
- تحديد ماهية المنازعات الرياضية باعتبارها تلك الخلافات التي تنشأ بين طرفين أو أكثر حول ما ينجُم عن تطبيق قانون الرياضة ولوائحه التنفيذية نتيجة المخالفات الإدارية أو الفنية أو التعاقدية التي ينص فيها شرط أو مشارطة التحكيم على اللجوء إلى المركز.
- تغيير مسمّى المركز ليصبح مركز التحكيم الرياضي المصري .
- الإستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية للمركز.
- انشاء مجلس التحكيم الرياضي المصري الذي يتولى إدارة وتمويل المركز ، واصدار النظام الأساسي له.
- اختيار أعضاء المجلس من قبل اللجنة الأوليمبية والاتحادات الرياضية الأولمبية من خارج مجلس الإدارة .



المنارة للاستشارات
www.mar

- يُشكَّل المجلس من عدد (١٥) عضو ، على أن يتم اختيار (٥) أعضاء من قبل اللجنة الأوليمبية ، و (٥) أعضاء من قبل الاتحادات الرياضية الأولمبية ، و (٥) أعضاء من قبل الأعضاء العَشر .
- يَنتخِب المجلس من بين أعضائه الرئيس ونائب الرئيس ورؤساء غرف التحكيم ونوابهم .
- يمكن لمجلس التحكيم الاستعانة بأصحاب الخبرات لمساعدته في مختلف اختصاصاته .
- تنظيم نظام التحكيم ليصبح المركز مكون من ثلاث غرف :

غرفة الوساطة : الجهة المختصة بتسوية الاتفاقيات المتنازع عليها .

غرف التحكيم العادي : الجهة المختصة للفصل في المنازعات التعاقدية التي ينص فيها على اللجوء للمركز .

غرفة التحكيم الاستئنافي : الجهة المختصة للفصل في الاستئنافات على القرارات النهائية الصادرة من الهيئات الرياضية أو أحكام المحكمين .

**التوصيات:**

يوصي الباحثون بضرورة الإسراع في إجراء التعديلات الهامة على النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري والواردة بقانون الرياضة وذلك للقضاء على الكثير من العيوب التي ظهرت أثناء التطبيق العملي للنصوص سالفة الذكر .

كما يوصي الباحثون بالنظر إلى التعديلات المطروحة في هذا البحث والأخذ بها بما يتناسب مع تحقيق الهدف المنشود وهو الحفاظ على هذه التجربة الوليدة في الحياة الرياضية المصرية وتحسين عمل المركز بما يحقق الهدف من إنشاءه .



المنارة للاستشارات
www.mar

## قائمة المراجع العلمية


١ أحمد ربيع زكي " رؤية مقترحة لإنشاء المحكمة الرياضية العربية " رسالة ماجستير ، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة ، جامعة حلوان ، ٢٠١٢م .

٢ أسامة عبد العزيز: "الندوة العلمية حول النزاعات الرياضية وسبل فضها"، ورقة عمل، القاهرة ، ٢٠١٤م.

٣ عبد اللطيف صبحي محمد " الإدارة القضائية للعدالة في المجال الرياضي ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨م .

٤ قانون الرياضة : الجريدة الرسمية ، العدد ٢١ مكرر(ب)، بتاريخ ٣١ مايو سنة ٢٠١٧م ، المادة ٦٦.

٥ محمد أبو الفتوح الدليل قانونية تأسيس المحكمة الرياضية بجمهورية مصر العربية " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة بنها ،٢٠١٣م .

٦ محمد أحمد فضل الله: مجلس التحكيم الرياضي المصري"، مقال منشور ، الأهرام المسائي ، يوم الأحد ٢٨ من رمضان ١٤٣٧ه الموافق ٣ يوليو ٢٠١٦م ، العدد ٩١٩٨

٧ محمد أحمد فضل الله ، عبد اللطيف صبحي محمد المنازعات الرياضية بين مشروعية التحكيم وحتمية اللجوء إلى القضاء المصري "مجلة أسيوط لعلوم وفنون الرياضة ، جامعة أسيوط، كلية التربية الرياضية،٢٠١١، ص ٢٨٦:٣٤٠

٨ هند سالم فهاد التشريعات القانونية لحل المنازعات الرياضية في دولة الكويت" ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة ، جامعة حلوان ، ٢٠١٠م .

٩ يسري محمد العصار: التحكيم في المنازعات الإدارية ، دار النهضة العربية،القاهرة ،٢٠٠١م، ص٥١٤


## المواقع الإلكترونية :


١٠ http:// www.ssac.sa

١١ http://kenanaonline.com




المنارة للاستشارات
www.mar

# تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م.

## مستخلص البحث

قام الباحثون بمحاولة تقديم تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م من خلال التعرف على إيجابيات وسلبيات التشريعات القائمة ذات الصلة بعمل المركز ومن ثم محاولة تقديم مقترحات لأهم التعديلات على النصوص التشريعية المتعلقة بالمركز والواردة بقانون الرياضة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوب(الدراسات المسحية ) كمنهج للبحث ، وتحليل الوثائق واستمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات من الخبراء بشأن مجتمع البحث المتمثل في كافة الأشخاص و الهيئات و الجهات الخاضعة لأحكام قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م والبالغ عددهم (٥٠٠٣) .

وكانت أبرز النتائج هي :-

- تظل آلية التحكيم الرياضي لفض المنازعات الرياضية هي الأنسب برغم وجود بعض المشكلات في فلسفة تطبيق آلية التحكيم الرياضي في جمهورية مصر العربية
- ضرورة اصدار قانون خاص بالمركز منفصل عن قانون الرياضة ، على أن تكون أحكامه وقراراته مشمولة بأمر التنفيذ والصيغة التنفيذية.
- الإستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية للمركز.
- انشاء مجلس التحكيم الرياضي المصري الذي يتولى إدارة وتمويل المركز ، واصدار النظام الأساسي له.
- اختيار أعضاء المجلس من قبل اللجنة الأوليمبية والاتحادات الرياضية الأولمبية من خارج مجلس الإدارة .

التوصيات.



المنارة للاستشارات
www.mar

يوصي الباحثون بضرورة الإسراع في إجراء التعديلات الهامة على النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري والواردة بقانون الرياضة وذلك للقضاء على الكثير من العيوب التي ظهرت أثناء التطبيق العملي للنصوص سالفة الذكر .

كما يوصي الباحثون بالنظر إلى التعديلات المطروحة في هذا البحث والأخذ بها بما يتناسب مع تحقيق الهدف المنشود وهو الحفاظ على هذه التجربة الوليدة في الحياة الرياضية المصرية وتحسين عمل المركز بما يحقق الهدف من إنشاءه .



المنارة للاستشارات
www.man

**proposed Amendments To Some Legislative Texts Related To The Egyption Sports Settlement And Arbitration Center Contained In Sports Law No.٧١Of ٢٠١٧**

**Summary of the research**

**The researcher made an attempt to present A proposed Amendments To Some Legislative Texts Related To The Egyption Sports Settlement And Arbitration Center Contained In Sports Law No.٧١Of ٢٠١٧ by identifying the pros and cons of the existing legislation related to the work of the center and then trying to present proposals for the most important amendments to the legislative texts related to the center and contained in the Sports Law and the statute of the center, and the researcher used the descriptive approach in a manner ( Survey studies) as a method for research, document analysis, questionnaire and personal interview as tools for collecting data from experts on the research community represented by all persons, bodies and entities subject to the provisions of Sports Law No. ٧١ For the year ٢٠١٧ AD and the number (٥٠٠٣).**

**The most prominent results were: –**

**The sports arbitration mechanism to settle sports disputes remains the most appropriate, despite some problems in the**



المنارة للاستشارات
www.mar

philosophy of applying the sports arbitration mechanism in the Arab Republic of Egypt.

The establishment of the Egyptian Mathematical Settlement and Arbitration Center, although it came too late in response to repeated calls from many years ago, but it represents a major positive step in the future of Egyptian sports.

The procedures resulting from the issuance of the arbitration award, from the necessity of obtaining an execution order and then obtaining the executive form from the state's judiciary with the possibility of questioning the implementation by the opponent, are all measures that negatively affect the most important positive of the arbitration system, which is the speed of adjudication of disputes, so it is necessary to repeat Consider understanding the special nature of the sports arbitration system based on the speed of it, the litigation and simplifying its procedures, and then making legislative amendments that accompany this nature..

Therefore, the Egyptian Sports Settlement and Arbitration Center in relation to a dispute related to the Football Association is the only body competent to consider and settle disputes of the Football Association without respecting international standards in this regard.



المنارة للاستشارات
www.mar

**Recommendations.**

**The researchers recommends the necessity of speeding up the important amendments to the legislative texts related to the Egyptian Center for Sports Settlement and Arbitration contained in the Sports Law and the regulations of the statute of the center in order to eliminate many of the defects that appeared during the practical application of the aforementioned texts.**

**The researchers also recommends looking at the amendments proposed in this research and adopting them in a way that is commensurate with the achievement of the desired goal, which is to preserve this nascent experience in Egyptian sports life and improve the work of the center in a manner that achieves the goal of its establishment.**

**The FIFA has stipulated in its statute regulations that asylum in any form of regular litigation is prohibited unless it is stipulated in FIFA's regulations, and directing to ordinary courts in all its forms is strictly prohibited.**



المنارة للاستشارات
www.mar